شرح العقيدة الحفيدة

لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي

(٨٣٢ - ٨٩٥)

تأليف

أبي حامد محمد العربي الفاسي

(٩٨٨ - ١٠٥٥هـ)

باعتناء

نزار حمادي



شرح
العقيدة الحفيدة

الطبعة الأولى
١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م



دار الضياء
للنشر والتوزيع - الكويت
الكويت - حولي - شارع الحسن البصري
ص.ب : ١٣٤٦ حولي
الرمز البريدي : ٣٢٠١٤
تلفاكس : ٢٢٦٥٨١٨٠ (٩٦٥+)
نقال : ٩٩٣٩٦٤٨٠ (٩٦٥+)

www.daraldheya.com

dar_aldheyaa@yahoo.com

الموزعون المعتمدون

دولة الكويت:

دار الضياء للنشر والتوزيع - حولي	تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨٠	نقال: ٩٩٣٩٦٤٨٠

المملكة العربية السعودية:

دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة	هاتف: ٦٣١١٧١٠	فاكس: ٦٣٢٠٣٩٢
المكتبة المكيّة - مكة المكرمة	هاتف: ٥٣٤٠٨٢٢	فاكس: ٥٣٦٦٢٩٩٠

الإمارات العربية المتحدة:

دار الفقيه - أبو ظبي	هاتف: ٦٦٧٨٩٢٠	فاكس: ٦٦٧٨٩٢١
مكتبة الفقيه - أبو ظبي	تليفاكس: ٦٣٩١٥٠٢	
مكتبة الحرمين للنشر والتوزيع - دبي	هاتف: ٢٧٣١٩٧٩	فاكس: ٢٧٣١٩٦٩

الجمهورية التركية:

مكتبة الإرشاد - اسطنبول	هاتف: ٠٢١٣٦٣٨١٦٣٣/٣٤	فاكس: ٠٢١٣٦٣٨١٧٠٠

الجمهورية اللبنانية:

دار إحياء التراث العربي - بيروت	هاتف: ٥٤٠٠٠٠	فاكس: ٨٥٠٧١٧
شركة دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان	هاتف: ٧٠٢٨٥٧	فاكس: ٧٠٤٩٦٣
شركة التمام - بيروت - كورنيش المزرعة	هاتف: ١٧٠٧٠٣٩	

الجمهورية العربية السورية:

دار الفجر - دمشق - حلبوني	هاتف: ٢٢٢٨٣١٦	فاكس: ٢٤٥٣١٩٣
دار الكلم الطيب - دمشق - حلبوني	هاتف: ٢٤٥١٢٣٦	فاكس: ٢٢٢٧٦٠٢

جمهورية مصر العربية:

دار البصائر - القاهرة - زهراء مدينة نصر	تليفاكس: ٠٢٢٤١١١٤٤١	محمول: ٠١٠٠٢٤٣٦٣٦٣

المملكة الأردنية الهاشمية:

دار الرازي - عمان - العبدلي	تلفاكس: ٤٦٤٦١١٦	
دار محمد دنديس للنشر والتوزيع - عمان	هاتف: ٠٦٤٦٥٢٣٩٠	تلفاكس: ٠٦٤٦٥٢٢٨٠

الجمهورية اليمنية:

مكتبة تريم الحديثة - تريم	هاتف: ٤١٧١٣٠	فاكس: ٤١٨١٣٠

الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

شركة الكتب الإسلامية - نواكشوط	هاتف: ٠٠٢٢٢٥٢٥٢٤٦١	

مملكة البحرين:

جمعية الإمام مالك بن أنس - المحرق	هاتف: ١٧٣٢٤٣٥٠	فاكس: ١٧٣٢٤٣٦٠

شرح
العقيدة الحفيدة

لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي

(٨٣٢ - ٨٩٥)

تأليف

أبي حامد محمد العربي الفاسي

(٩٨٨ - ١٠٥٥ هـ)

باعتناء

نزار حمادي

دار الضياء
للنشر والتوزيع
الكويت



بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي سَبَّحَتْ بِحَمْدِهِ جَمِيعُ المَوْجُودَاتِ، وَدَلَّتْ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ سَائِرُ المُكَوَّنَاتِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ هَادِينَا لِلنَّجَاةِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ السَّابِقِينَ إِلَى الخَيْرَاتِ، صَلَاةً وَسَلَاماً دَائِمَيْنِ بَاقِيَيْنِ مَا بَقِيَتِ الأَرَضُونَ وَالسَّمَاوَاتِ.

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ أَفْضَلَ العُلُومِ عَلَى الإِطْلَاقِ، وَأَهَمَّهَا عِنْدَ العُقَلَاءِ بِاتِّفَاقٍ: عِلْمُ العَقِيدَةِ الإِسْلَامِيَّةِ المُقَرَّرَةِ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ السَّنِيَّة؛ ذَلِكَ أَنَّهُ العِلْمُ الَّذِي عَلَيْهِ تَنْبَنِي السَّعَادَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ وَالأُخْرَوِيَّةُ.

أَمَّا الأُولَى فبِمَا يَحْصُلُ لِصَاحِبِهِ مِنَ اليَقِينِ فِي عَقَائِدِ الدِّينِ، وَاطْمِئْنَانِ قَلْبِهِ وَسَلَامَتِهِ مِنْ شُبُهَاتِ الزَّائِغِينَ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّ أدْنَى ثَمَرَاتِهِ النَّجَاةُ مِنَ الخُلُودِ فِي النِّيرَانِ؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ**

مِنْ إِيمَانٍ»[1]، وَأَعْلَاهَا رُؤْيَةُ اللهِ تَعَالَى بِلَا كَيْفٍ وَلَا انْحِصَارٍ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبُ مِنَ النَّعِيمِ لَا يُحْصِيهَا إِلَّا اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ.

وَلِهَذَا لَمْ يَزَلْ أَهْلُ السُّنَّةِ يَحْرِصُونَ عَلَى التَّأْلِيفِ فِي هَذَا العِلْمِ الجَلِيلِ لِإِظْهَارِ الحَقِّ المُبِينِ فِي عَقَائِدِ الدِّينِ، وَهِدَايَةِ المُسْتَرْشِدِينَ، وَإِقَامَةِ الحُجَّةِ عَلَى جَمِيعِ المُخَالِفِينَ.

وَأَبْرَزُ تِلْكَ العَقَائِدِ هِيَ أَنَّ العَالَمَ حَادِثٌ مَوْجُودٌ بَعْدَ العَدَمِ، وَصَانِعُهُ - وَهُوَ اللهُ تَعَالَى - أَزَلِيٌّ، قَدِيمٌ، وَاجِبُ الوُجُودِ، غَيْرُ مَسْبُوقٍ بِالعَدَمِ وَلَا مَلْحُوقٍ بِهِ، مُتَّصِفٌ بِصِفَاتٍ قَدِيمَةٍ: مِنَ القُدْرَةِ، وَالإِرَادَةِ، وَالعِلْمِ، وَالحَيَاةِ، وَالسَّمْعِ، وَالبَصَرِ، وَالكَلَامِ، لَيْسَتْ إِيَّاهُ وَلَا هِيَ غَيْرُهُ.

وَاحِدٌ لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا ضِدَّ لَهُ وَلَا نِدَّ، وَلَا نِهَايَةَ وَلَا صُورَةَ وَلَا حَدَّ، وَلَا يَحُلُّ فِي شَيْءٍ، وَلَا يَقُومُ بِهِ وَصْفٌ حَادِثٌ، غَنِيٌّ غَيْرُ مُحْتَاجٍ، وَلَا تَصِحُّ عَلَيْهِ الحَرَكَةُ وَالانْتِقَالُ، وَلَا الجَهْلُ وَلَا النَّقْصُ وَلَا الزَّوَالُ.

وَأَنَّهُ يُرَى فِي الآخِرَةِ، وَلَيْسَ فِي حَيِّزٍ وَلَا جِهَةٍ، مَا شَاءَ كَانَ وَمَا

(١) حديث صحيح أخرجه الترمذي في سننه، أبواب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، حديث رقم: ١٩٧١



لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، كُلُّ المَخْلُوقَاتِ بِقَضَائِهِ وَقَدَرِهِ وَإِرَادَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، لَكِنَّ القَبَائِحَ لَيْسَتْ بِرِضَاهُ، أَيْ المَنْهِيَّات لَا يَرْضَاهَا، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُثِيبُ عَلَيْهَا وَلَا يَمْدَحُ فَاعِلَهَا، وَلَا يَرْضَاهَا دِيناً.

وَأَنَّهُ تَعَالَى أَرْسَلَ رُسُلَهُ بِالمُعْجِزَاتِ البَاهِرَاتِ، وَخَصَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَبَعَثَهُ إِلَى الخَلْقِ أَجْمَعِينَ، وَفَضَّلَهُ عَلَى جَمِيعِ العَالَمِينَ.

وَأَنَّ المَعَادَ الجِسْمَانِيَّ وَسَائِرَ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ: مِنْ عَذَابِ القَبْرِ، وَالحِسَابِ، وَالصِّرَاطِ، وَالمِيزَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَقٌّ.

وَأَنَّ الكُفَّارَ مُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ، دُونَ الفُسَّاقِ. وَأَنَّ العَفْوَ وَالشَّفَاعَةَ حَقٌّ.

وَأَنَّ أَشْرَاطَ السَّاعَةِ حَقٌّ مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الأُصُولِ الإِيمَانِيَّةِ.

وَلَقَدْ أَرْشَدَ القُرْآنُ العَظِيمُ إِلَى جَمِيعِ هَذِهِ الأُصُولِ وَالقَوَاعِدِ الإِيمَانِيَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الآيَاتِ، وَدَلَّ مُطَابَقَةً وَتَضَمُّناً وَلُزُوماً عَلَى مَا يَجِبُ ثُبُوتُهُ لِلَّهِ تَعَالَى مِنَ الكَمَالَاتِ، وَمَا يَسْتَحِيلُ اتِّصَافُهُ بِهِ مِنْ

صِفَاتِ النَّقْصِ وَسِمَاتِ المُحْدَثَاتِ.

فَمِنْ الأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ ٱلْحَىُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، ﴿وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠٩]، ﴿ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ﴾ [الحشر: ٢٣]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

ثُمَّ تَصَدَّى العُلَمَاءُ الرَّبَّانِيُّونَ لِبَسْطِ وَشَرْحِ تِلْكَ الآيَاتِ وَالإِشَارَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمُ العَقَدِيَّةِ، وَقَدْ كَانَ مِنْ أَجَلِّ المُصَنِّفِينَ فِي هَذَا العِلْمِ عَلَى الإِطْلَاقِ: الشَّيْخُ الإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ السَّنُوسِيُّ الشَّرِيفُ الحَسَنِيُّ[1]، فَقَدِ انْفَرَدَ بِمَعْرِفَةِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ

(١) ترجمت له مطولا في صدر العناية بطالع البشرى على العقيدة الصغرى للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني الزيتوني المالكي الأشعري (ص ٧ إلى ص ٣٢)



فِي غَايَةِ المَعْرِفَةِ، وَعَقَائِدُهُ المُبَارَكَةُ المَشْهُورَةُ تُنْبِئُ عَنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ كَانَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى يَقُولُ فِيمَا حَكَى عَنْهُ تِلْمِيذُهُ المَلَّالِيُّ فِي كِتَابِهِ «**المَوَاهِبُ القُدُّوسِيَّةُ فِي المَنَاقِبِ السَّنُوسِيَّةِ**»: «إِنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ عِلْمٌ مِنَ العُلُومِ الظَّاهِرَةِ يُورِثُ صَاحِبَهُ المَعْرِفَةَ بِاللهِ تَعَالَى وَالخَشْيَةَ مِنْهُ وَالمُرَاقَبَةَ لَهُ إِلَّا عِلْمُ التَّوْحِيدِ، وَبِهِ يَفْتَحُ اللهُ لَهُ فِي فَهْمِ سَائِرِ العُلُومِ كُلِّهَا، وَعَلَى قَدْرِ مَعْرِفَتِهِ بِهِ يَزْدَادُ خَوْفُهُ مِنَ المَوْلَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَقُرْبُهُ مِنْهُ».

وَمِنْ أَلْطَفِ وَأَصْغَرِ مُصَنَّفَاتِهِ فِي عِلْمِ التَّوْحِيدِ رِسَالَتُهُ الصَّغِيرَةُ الجَحْمِ الكَبِيرَةُ القَدْرِ المَوْسُومَةُ بِـ«**العَقِيدَة الحَفِيدَة**»، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ فِي الأَصْلِ مَوْضُوعَةً لِلنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالبَنَاتِ لِتَكْفِيهِمْ فِي بَابِ الاعْتِقَادَاتِ، فَإِنَّ بَعْضَ العُلَمَاءِ المُحَقِّقِينَ وَالأَذْكِيَاءِ المُحَصِّلِينَ انْتَبَهُوا لِمَا فِيهَا مِنْ جَوَاهِرِ المَعَانِي، فَوَضَعُوا عَلَيْهَا شُرُوحاً مُتَفَاوِتَةً طُولًا وَاخْتِصَاراً، وَاعْتَنَوْا بِفَضَائِلِهَا إِبْرَازاً وَإِظْهَاراً.

وَمِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْهَا: «**التُّحْفَةُ العَزِيزَةُ فِي شَرْحِ العَقِيدَةِ الوَجِيزَةِ**» للشيخ العلامة محمد الحسن ابن عرضون الزجلي المتوفى سنة (١٠١٢هـ)، وَ«**شَرْحُ العَقِيدَةِ الحَفِيدَةِ**» للشيخ العلامة أبي حامد محمد العربي الفاسي المتوفى سنة (١٠٥٥هـ)، وَ«**التُّحْفَةُ المُفِيدَةُ فِي شَرْحِ**



العَقِيدَةِ الحَفِيدَةِ» للشيخ العلامة أبي مهدي عيسى السكتاني المتوفى سنة (١٠٦٢هـ)، وَ«المَطَالِعُ السَّعِيدَةُ فِي شَرْحِ العَقِيدَةِ الحَفِيدَةِ» للشيخ العلامة أبي عذبه حسن بن عبد المحسن الذي كان حيا سنة (١١٧٢هـ)، وَ«التُّحْفَةُ المُفِيدَةُ لِتَحْصِيلِ مَعَانِي الحَفِيدَةِ» للشيخ العلامة عبد الله بن يعقوب الجزولي، ومنها «الدُّرَّةُ الفَرِيدَةُ بِشَرْحِ العَقِيدَةِ المُسَمَّاةِ بِالحَفِيدَةِ» للشيخ أحمد بن محمَّد السُّجَاعِيّ المتوفى سنة (١١٩٧ هـ).

وَبَعْدَ أَنْ وَفَّقَ اللهُ تَعَالَى بِكَرَمِهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ لِتَحْقِيقِ وَنَشْرِ «التُّحْفَةِ المُفِيدَةِ» لِلشَّيْخِ السُّكْتَانِي، فَهَا هُوَ دَوْرُ شَرْحِهَا لِلشَّيْخِ العَلَّامَةِ أَبِي حَامِدٍ الفَاسِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَيْسَرِ شُرُوحِهَا وَأَصْغَرِهَا وَأَقْرَبِهَا لِلْمُبتَدِئِينَ، إِذِ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى حَلِّ أَلْفَاظِهَا، وَالإِشَارَةِ إِلَى وُجُوهِ أَدِلَّتِهَا، وَسَلَكَ فِي ذَلِكَ مَسْلَكَ الشَّرْحِ المَمْزُوجِ، فَصَارَ المَتْنُ وَالشَّرْحُ كَنَصٍّ وَاحِدٍ مُتَّصِلِ المَعَانِي وَمُتَكَامِلِ المَبَانِي.

فَاللهَ نَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِالأَصْلِ وَشَرْحِهِ جَمِيعَ المُسْلِمِينَ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ عَوْناً لَهُمْ لِاسْتِعَادَةِ وَحْدَتِهِمْ وَتَآلُفِ قُلُوبِهِمْ وَاجْتِمَاعِهَا عَلَى الحَقِّ المُبِينِ فِي أُصُولِ الدِّينِ، فَإِنَّهُ السَّبِيلُ الأَوْحَدُ لِامْتِثَالِ أَمْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ



ـ حَقَّ الامْتِثَالِ ـ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فَقَدْ أَثْبَتَتِ الحَقَائِقُ التَّارِيخِيَّةُ أَنَّ الأُمَّةَ الإِسْلَامِيَّةَ مَا اجْتَمَعَتْ بَعْدَ القُرُونِ الثَّلَاثَةِ الأُولَى عَلَى عَقِيدَةٍ كَمَا اجْتَمَعَتْ عَلَى هَذِهِ العَقِيدَةِ السُّنِّيَّةِ الأَشْعَرِيَّةِ، وَمَا عَرَفَتِ النَّصْرَ وَالعِزَّةَ وَازْدِهَارَ الحَضَارَةِ مِنْ أَقْصَى الشَّرْقِ إِلَى أَقْصَى الغَرْبِ إِلَّا فِي ظِلِّهَا، وَإِنَّ لُبَّ لُبَابِ العَقِيدَةِ الإِسْلَامِيَّةِ الصَّافِيَةِ وَمَقَاصِدَ مَقَاصِدِهَا مَذْكُورٌ فِي هَذِهِ الحَفِيدَةِ وَشَرْحِهَا، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

كتبه

نزار حمادي

في عشية يوم الثلاثاء في الثاني من جمادى الثانية عام ١٤٣٣هـ

الموافق للرابع والعشرين من شهر أفريل لعام ٢٠١٢م



شذرات من ترجمة الشيخ العلامة

أبي حامد محمد العربي الفاسي

ترجم له الشيخ محمد بن الطيب القادري في «نشر المثاني» فقال: هو الشيخ الإمام، شيخ الإسلام، وقدوة الأنام، الأوحد الهمام، بقية السلف، وبركة الخلف، أعجوبة الزمان حفظا وفهماً، ونادرة العصر تحقيقا وعِلماً، العلامة الأوحد: أبو عبد الله، وأبو حامد محمد العربي بن سيدي يوسف الفاسي الفهري.

كان ممن تقصر عن استقصاء محاسنه الأقلام، وتكل دون منتهاها الأنام، أمرُه أشهر من نار على علَم، كأنه بدر تمَّ سطع في ديجور الظُّلَم.

قد برِع في الفنون، وغاص في لججها فاستخرج نفائس دررِها المكنون، وألف تآليف عديدة، وفتاوي في أفانين العلم مفيدة، قد أخذت من الحسن بمكان، ولها في نفس ذوي الإنصاف شأن وأي شأن، فكأنما هي لآلئ درّ وعقيان، وله أنظام في فنون علمية،

وأشعار أدبية، ومكاتبات وأسجاع تستحسنها الطباع[1].

وترجمه الحضيكي في طبقاته فقال: شيخ الإسلام، وعالم العلماء، أوحد عصره، وأعجوبة وقته، برع في علوم كثيرة ونجب وحاز قَصَب السَّبْق، وبه ختم علماء المغرب. وقال فيه عمه الإمام أبو زيد عبد الرحمن: هو أعلم بفن الكلام من الإمام السنوسي[2].

قال المحبي في «خلاصة الأثر»: الشيخ الإمام المتفنن العلامة المتبحر النقاد عالم المغرب في عصره من غير مدافع[3].

وأورد القادري أيضا ترجمته في «الإكليل والتاج» فقال: أَمْرُه في الحفظ والتحقيق وعلوِّ القلم أشهر من نار على علَم، أخذ عن والده الشيخ العارف بالله أبي المحاسن يوسف الفاسي الفهري، وعن عمه الشيخ العلامة العارف بالله أبي زيد عبد الرحمن الفاسي[4].

---

(١) نشر المثاني ضمن موسوعة أعلام المغرب (ج٤/ص١٤٠٥) تحقيق محمد حجي، نشر دار الغرب الإسلامي.

(٢) طبقات الحضيكي (ج٢/ص٤٦٦)

(٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد المحبي (ج٤/ص٢٧٣)

(٤) الإكليل والتاج في تذييل كفاية المحتاج لمحمد بن الطيب القادري (ص ٤٩٩) تحقيق مارية دادي، نشر الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.

قلت: ومن أبرز مشايخه وأعلاهم قدراً الشيخ القصّار (٩٣٦ - ١٠١٢هـ) وقد ترجم له الشيخ محمد العربي الفاسي في مرآة المحاسن فقال: هو الشيخ أبو عبد الله محمد بن قاسم بن محمد بن علي القيسي الغرناطي الأصل الفاسي المولد والدار، المعروف بالقصار: الإمام، العالم، المستبحر، المحقق، النظار، مفتي فاس، وخطيب جامع القرويين بها، ومحدِّث المغرب في وقته، وكان دائم الخشية والخشوع، سريع الدمعة، ذاكراً للموت كلامُه كلُّه جِدٌّ مشوب بالوعظ والتذكير، مجالسته روض مزهِر، كثير الفوائد، لازمته سنين عديدة بالمجالسة والاستفادة والمباحثة وحضور مجالسه العلمية[1].

قال صاحب «الإكليل والتاج» أيضا: وألف كتبا مفيدة ومنظومات، فمنها: «**مراصد المعتمَد في مقاصد المعتقَد**»، و«**تلقيح الأذهان بتنقيح البرهان**»، و«**الطالع المشرق في أفق المنطق**»، وله منظومة حاذى بها الآجرّومية، ومنظومة في ألقاب الحديث، ومنظومة سماها بـ«**عقد الدرر في نظم نخبة الفكر لابن حجر في علم الأثر**»، وله عليها شرح، ومنظومة في الزكاة، وله قصائد ومقطعات في أمداح نبوية وغيرها، وله شرح على القصيدة الشقراطسية، وله تأليف في أحكام

(١) مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن (ص ٢٧٣) تحقيق الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني. منشورات رابطة أبي المحاسن بن الجد.

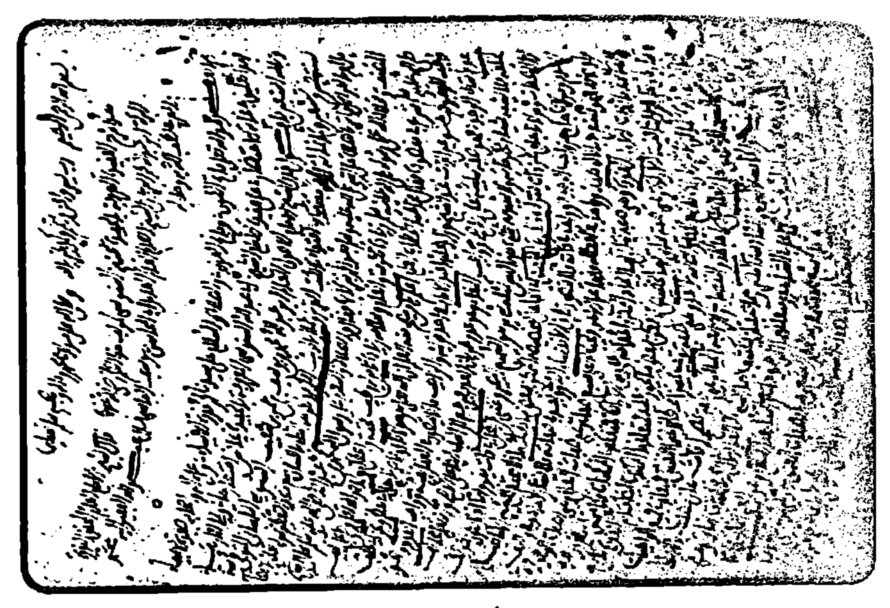
شهادة اللفيف، وشرع في عدة كتب مات قبل إتمامها، فمنها مرآة المحاسن، وشرح على قصيدة كعب بن زهير، وشرح دلائل الخيرات، وشرح على الشفا.

ولد ضحوة الاثنين سادس شوال سنة ثمان وثمانين وتسعمائة (٩٨٨هـ) بفاس، وبها نشأ إلى أن ارتحل منها وجال في البلاد ثم استقر بتطوان، وبها توفي ضحوة السبت رابع عشر ربيع الثاني سنة اثنين وخمسين وألف، ودفن هنالك، ثم نقل بعد عامين فدفن بقبة أبيه بفاس. رضي الله عنه ونفعنا به. آمين[(١)].

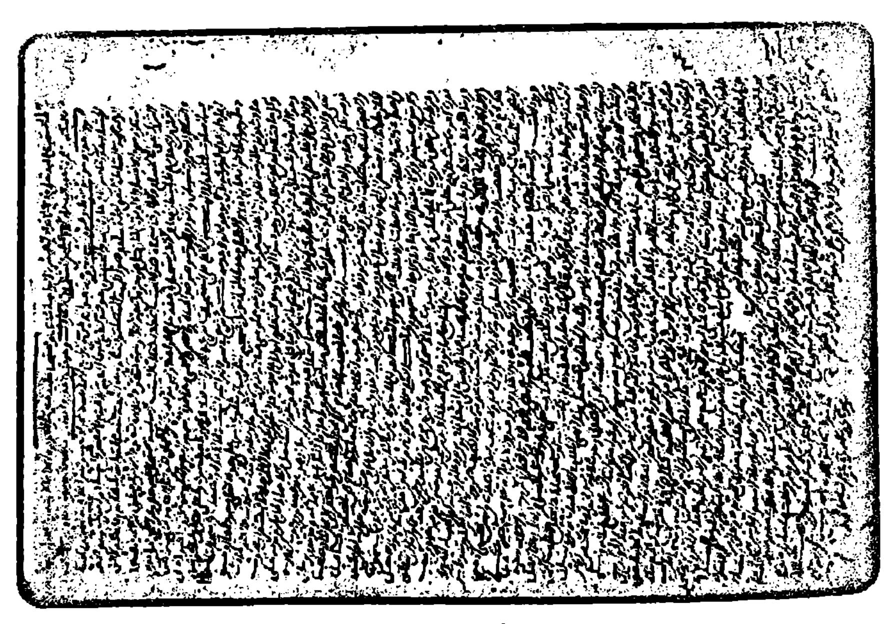
۞ النسخة المعتمدة في العناية بالشرح

يسَّرَ اللهُ تعالى العناية بهذا الشرح اللطيف على العقيدة الحفيدة استناداً إلى نسخته المخطوطة الموجودة ضمن المجموع رقم (١٦٥٦٤) بالمكتبة الوطنية بتونس، وتقع في الورقة رقم (٣٢١). وهذه صورتها:

(١) الإكليل والتاج في تذييل كفاية المحتاج (ص ٤٩٩) تحقيق مارية دادي، نشر الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر.



الصفحة الأولى من المخطوط



الصفحة الأخيرة من المخطوط



العَقِيدَةُ الحَفِيدَةُ

الحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ

اِعْلَمْ أَنَّ مَوْلانَا - جَلَّ وَعَزَّ - وَاجِبُ الوُجُودِ، وَالقِدَمِ، وَالبَقَاءِ، وَمُخَالِفٌ لِخَلْقِهِ، غَنِيٌّ عَنِ المَحَلِّ وَالمُخَصِّصِ، وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَيَجِبُ لَهُ القُدْرَةُ، وَالإِرَادَةُ، وَالعِلْمُ، وَالحَيَاةُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالكَلَامُ، وَكَونُهُ قَادِرًا، وَمُرِيدًا، وَعَالِمًا، وَحَيًّا، وَسَمِيعاً، وَبَصِيراً، وَمُتَكَلِّمًا، وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ - جَلَّ وَعَزَّ - العَدَمُ، وَالحُدُوثُ، وَطُرُوُّ العَدَمِ، وَالمُمَاثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ، وَالِافْتِقَارُ إِلَى المَحَلِّ وَالمُخَصِّصِ، وَالشَّرِيكُ، وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ - جَلَّ وَعَزَّ - العَجْزُ، وَالكَرَاهَةُ، وَالجَهْلُ، وَالمَوْتُ، وَالصَّمَمُ، وَالعَمَى، وَالبَكَمُ، وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكُهُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى: وُجُودُ العَالَمِ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيًا لَمْ يَكُنْ قَدِيماً. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا

لِخَلْقِهِ لَكَانَ مِثْلَهُمْ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا بِنَفْسِهِ لَاحْتَاجَ إِلَى مَحَلٍّ وَمُخَصِّصٍ، وَلَوِ افْتَقَرَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً، وَلَوِ احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثًا. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا لَكَانَ مَقْهُورًا، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]. وَلَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ تَعَالَى الْقُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ وَالعِلْمُ وَالحَيَاةُ لَمَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ. وَلَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ لَكَانَ نَاقِصًا، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُ المُمْكِنَاتِ وَتَرْكُهَا جَائِزًا فِي حَقِّهِ لَانْقَلَبَ، وَقَلْبُ الحَقَائِقِ مُسْتَحِيلٌ.

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمُ الصِّدْقُ، وَالأَمَانَةُ، وَالتَّبْلِيغُ. وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الكَذِبُ، وَالخِيَانَةُ، وَالكِتْمَانُ. وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ مَا يَجُوزُ فِي حَقِّ سَائِرِ البَشَرِ، لَكِنْ إِنْ كَانَ لَا يُؤَدِّي إِلَى النَّقْصِ فِي مَرَاتِبِهِمُ العَلِيَّةِ، كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِهِمْ المُعْجِزَاتُ. وَلَوْ لَمْ يَكُونُوا أُمَنَاءَ لَكَانُوا خَائِنِينَ. وَلَوْ لَمْ يُبَلِّغُوا لَكَانُوا خَائِنِينَ، وَذَلِكَ مُحَالٌ. وَدَلِيلُ جَوَازُ الأَعْرَاضِ البَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ مُشَاهَدَةُ وُقُوعِهَا بِهِمْ لِأَهْلِ زَمَانِهِمْ وَنُقِلَتْ إِلَيْنَا بِالتَّوَاتُرِ. صَلَّى اللهُ عَلَى مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ



شرح

العقيدة الحفيدة

لأبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي

(٨٣٢ - ٨٩٥)

تأليف

أبي حامد محمد العربي الفاسي

(٩٨٨ - ١٠٥٥ هـ)

باعتناء

نزار حمادي

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ العَالِمُ المُحَقِّقُ القُدْوَةُ البَرَكَةُ

أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّدٌ العَرَبِيُّ ابْنُ الشَّيْخِ الصَّالِحِ العَالِمِ العَامِلِ أَبِي المَحَاسِنِ يُوسُفَ الفَاسِي

قَالَ عَبْدُ اللهِ الفَقِيرُ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ العَرَبِيُّ لَطَفَ اللهُ بِهِ وَكَانَ لَهُ: أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ تَعَالَى فَاتِحِ الكَوْنِ، وَمَانِحِ العَوْنِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ قُدْوَةِ الأَنْبِيَاءِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ صَفْوَةِ الأَصْفِيَاءِ، فَهَذَا تَعْلِيقٌ فِي غَايَةِ الاخْتِصَارِ عَلَى عَقِيدَةِ الشَّيْخِ الإِمَامِ أَبِي عبْدِالله السَّنُوسِيِّ المَعْرُوفَةِ بِـ«الحَفِيدَةِ»، يُجَانِسُ اخْتِصَارَهَا، وَيُجَلِّي أَقْمَارَهَا، وَبِاللهِ أَسْتَعِينُ فَأَقُولُ:

قَالَ الشَّيْخُ الإِمَامُ الأُصُولِيُّ العَالِمُ أَبُو عَبْدِاللهِ مُحَمَّدُ بن يُوسُفَ بْنُ عُمَرَ بْنُ شُعَيْبَ السَّنُوسِيُّ التِّلِمْسَانِيُّ المُتَوَفَّي سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ

وَثَمَانِمائَة: (**الحَمْدُ لِلهِ**) مُفْتَتِحاً بِهَا، اقْتِدَاءً بِالكِتَابِ العَزِيزِ، وَعَمَلًا بِالحَدِيثِ الكَرِيمِ.

وَالحَمْدُ: هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ مَعَ قَصْدِ التَّعْظِيمِ، سَوَاءٌ تَعَلَّقَ بِالفَضَائِلِ أَوْ بِالفَوَاضِلِ.

وَأَتَى بِالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّنَا ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ بَعْدَ الحَمْدِ تَبَرُّكاً بِهَا فَقَالَ: (**وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللهِ**) مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ الشَّيْخُ المُصَنِّفُ: «وَصَلَاةُ اللهِ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: زِيَادَةُ تَكْرِمَةٍ وَإِنْعَامٍ. وَسَلَامُهُ: زِيَادَةُ تَأْمِينٍ لَهُ، وَطَيِّبُ تَحِيَّةٍ وَإِعْظَامٍ[1]».

(١) شرح الصغرى للإمام السنوسي (ص٩).

الإلهيات

وَلَمَّا حَمِدَ اللهَ تَعَالَى، وَصَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، شَرَعَ فِي مَقْصُودِهِ فَقَالَ مُخَاطِباً الخِطَابَ العَامَّ: (اِعْلَمْ) يَا مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ العِلْمُ (أَنَّ) اللهَ تَعَالَى هُوَ (مَوْلَانَا) أَيْ: نَاصِرُنَا (جَلَّ) أَيْ: عَظُمَ (وَعَزَّ) أَيْ: غَلَبَ (وَاجِبُ الوُجُودِ) وَهُوَ عَيْنُ الذَّاتِ عِنْدَ «الشَّيْخِ»، وَزَائِدٌ عَلَيْهَا عِنْدَ «الإِمَامِ» فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ. وَالوَاجِبُ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ نَفْيُهُ.

(وَ) وَاجِبُ (القِدَمِ) وَهُوَ عَدَمُ ابْتِدَاءِ الوُجُودِ، فَهُوَ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ عَلَى الأَصَحِّ[1].

(وَ) وَاجِبُ (البَقَاءِ) وَهُوَ عَدَمُ طَرَيَانِ العَدَمِ، فَيَرْجِعُ إِلَى السَّلْبِ

---

(١) القِدَمِ الواجب لله سبحانه وتعالى هو نَفْيُ العدم السابق على الوجود. وليس هو صفة موجودةً كالقدرة. وليس قِدَمُه تعالى مسبوقًا بزمان؛ لأنّ الزمان كغيره من المخلوقات حادث، بدليل قول النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «كان اللهُ ولا شيء غَيْرُهُ». وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]. فأوّليته تعالى لم يَسْبِقها عدمٌ، وكذلك آخريته لا انقضاء لها، وهذا معنى البقاء الآتي ذكره

أَيْضاً عَلَى الأَصَحِّ.

(وَ) أَنَّهُ تَعَالَى (**مُخَالِفٌ لِخَلْقِهِ**) فَلَا يُشْبِهُ شَيْئاً مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ مِنْهَا؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(**غَنِيٌّ عَنِ المَحَلِّ**) أَيْ: ذَاتٍ يَقُومُ بِهَا؛ إِذْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا الصِّفَاتُ، وَمَوْلَانَا ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ ذَاتٌ يَتَنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ، (وَ) عَنِ (**المُخَصِّصِ**) أَيْ: الفَاعِلِ لِتَخْصِيصِهِ المُمْكِنَ بِبَعْضِ مَا يَقْبَلُهُ؛ إِذْ لَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ إِلَّا مَا يَقْبَلُ العَدَمَ، وَمَوْلَانَا ـ جَلَّ وَعَزَّ ـ وَاجِبُ الوُجُودِ.

وَ (**وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ**) فَلَا يُتَصَوَّرُ تَطَرُّقُ الانْقِسَامِ إِلَيْهِ.

(وَ) وَاحِدٌ فِي (**صِفَاتِهِ**) فَلَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ فِي وَصْفٍ مِنْ أَوْصَافِهِ، فَهُوَ المُنْفَرِدُ بِالأُلُوهِيَّةِ.

(وَ) وَاحِدٌ فِي (**أَفْعَالِهِ**) فَلَا فَاعِلَ إِلَّا هُوَ.

(**وَيَجِبُ لَهُ**) تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ، وَهِيَ صِفَاتُ المَعَانِي، وَهِيَ الصِّفَاتُ الوُجُودِيَّةُ القَائِمَةُ بِالذَّاتِ:

* الأُولَى: (**القُدْرَةُ**) وَهِيَ صِفَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا إِيجَادُ المُمْكِنِ وَإِعْدَامُهُ

عَلَى وَفْقِ الإِرَادَةِ، فَمُتَعَلَّقُهَا المَمْكِنَاتُ، فَكُلُّ مُمْكِنٍ مَقْدُورٌ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

* (وَ) الثَّانِيَةُ: (الإِرَادَةُ) وَهِيَ صِفَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا تَخْصِيصُ كُلِّ مُمْكِنٍ بِبَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، فَمُتَعَلَّقُهَا المُمْكِنَاتُ أَيْضاً، فَتَأْثِيرُ القُدْرَةِ تَابعٌ لِتَأْثِيرِ الإِرَادَةِ، كَمَا أَنَّ تَأْثِيرَ الإِرَادَةِ تَابعٌ لِلْعِلْمِ.

* (وَ) الثَّالِثَةُ: (العِلْمُ) وَهِيَ صِفَةٌ تُوجِبُ تَمْيِيزاً مُحِيطاً لَا يَحْتَمِلُ النَّقِيضَ، فَمُتَعَلَّقُهَا جَمِيعُ الوَاجِبَاتِ وَالجَائِزَاتِ وَالمُسْتَحِيلَاتِ، فَهُوَ تَعَالَى العَالِمُ عَلَى الإِحَاطَةِ(١) وَالتَّفْصِيلِ.

* (وَ) الرَّابِعَةُ: (الحَيَاةُ) وَهِيَ صِفَةٌ تُصَحِّحُ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِالإِدْرَاكِ، وَهِيَ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ(٢).

---

(١) في الطرة: المراد بالإحاطة: العموم، لا الإجمال.

(٢) يعني أن صفة الحياة لا تقتضي أمراً زائداً على القيام بذاته سبحانه وتعالى، وإنما هي شرط في اتصافه تعالى بجميع الصفات، بخلاف سائر صفات المعاني، فإنها تقتضي أمرا زايدا على قيامها بالذات تتعلق به، فالقدرة تقتضي زائداً على الذات وهو تعلقها بالممكنات تعلقا صلاحيا في الأزل وتنجيزيًا فيما لا يزال، إلى غير ذلك من سائر صفات المعاني، إلا الحياة فإنها صفة موجودة قديمة قائمة بالذات العلية لا تقتضي أمرا زايداً على مجرد التعلق بالذات العلية.

- (وَ) الخَامِسَةُ: (**السَّمْعُ**).

- (وَ) السَّادِسَةُ: (**البَصَرُ**).

وَهُمَا صِفَتَانِ يَنْكَشِفُ بِهِمَا الشَّيْءُ كَالعِلْمِ، إِلَّا أَنَّ الانْكِشَافَ بِهِمَا يَزِيدُ عَنِ الانْكِشَافِ بِالعِلْمِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ عَيْنَهُ كَمَا عُلِمَ فِي الشَّاهِدِ، وَمُتَعَلَّقُهُمَا المَوْجُودَاتُ.

- (وَ) السَّابِعَةُ: (**الكَلَامُ**) وَهُوَ المَعْنَى القَائِمُ بِذَاتِهِ تَعَالَى، وَيَتَعَلَّقُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ العِلْمُ.

(وَ) تَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ مُلَازِمَةٌ لِهَذِهِ السَّبْعِ، وَهِيَ الصِّفَاتُ المَعْنَوِيَّةُ، وَهِيَ (**كَوْنُهُ**) تَعَالَى (**قَادِرًا، وَمُرِيدًا، وَعَالِمًا، وَحَيًّا، وَسَمِيعاً، وَبَصِيراً وَمُتَكَلِّمًا**) أَيْ مُتَّصِفاً بِقِيَامِ الصِّفَاتِ السَّبْعِ المُتَقَدِّمَةِ بِهِ.

وَلَمَّا أَنْهَى الكَلَامَ عَلَى مَا يَجِبُ لَهُ تَعَالَى تَعَرَّضَ لِمَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ أَضْدَادُ العِشْرِينَ الوَاجِبَةِ، فَقَالَ: (**وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ العَدَمُ**)، وَالمُحَالُ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي العَقْلِ وُجُودُهُ، فَلَا يُتَصَوَّرُ تَطَرُّقُ العَدَمِ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ.

(وَ) الثَّانِي مِنَ المُسْتَحِيلَاتِ: **(الحُدُوثُ)** وَهُوَ ضِدُّ القِدَمِ. وَالحَادِثُ: المَوْجُودُ المَسْبُوقُ بِالعَدَمِ.

(وَ) الثَّالِثُ: **(طُرُوُّ العَدَمِ)** وَهُوَ ضِدُّ البَقَاءِ، وَطُرُوُّ الشَّيْءِ: وُقُوعُهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ.

(وَ) الرَّابِعُ: **(المُمَاثَلَةُ لِلْحَوَادِثِ)** وَهُوَ ضِدُّ المُخَالَفَةِ لَهَا، وَالمُمَاثَلَةُ: المُشَابَهَةُ.

(وَ) الخَامِسُ: **(الإفْتِقَارُ إِلَى المَحَلِّ وَالمُخَصِّصِ)** وَهُوَ ضِدُّ الغِنَى عَنْهُمَا المَعْنِيِّ بِالقِيَامِ بِالنَّفْسِ.

(وَ) السَّادِسُ: **(الشَّرِيكُ)** وَهُوَ ضِدُّ الوَحْدَانِيَّةِ الشَّامِلَةِ لِنَفْيِ الانْقِسَامِ وَهُوَ الكَمِّيَّةُ المُتَّصِلَةُ، وَالنَّظِيرِ وَهُوَ الكَمِّيَّةُ المُنْفَصِلَةُ.

وَالشَّرِيكُ ظَاهِرٌ فِي النَّظِيرِ، لَكِنْ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الانْقِسَامِ، إِذْ لَوْ فُرِضَ لَكَانَ كُلُّ جُزْءٍ جُزْءاً مِنْ صِفَةِ الأُلُوهِيَّةِ، فَتَتَعَدَّدُ الآلِهَةُ بِتَعَدُّدِ الأَجْزَاءِ، فَيَكُونُ شُرَكَاءَ، فَنَفْيُ الشَّرِيكِ نَفْيٌ لِلانْقِسَامِ.

(وَكَذَا) أَيْ كَاسْتِحَالَةِ هَذِهِ السِّتِّ أَضْدَادُ الصِّفَاتِ السِّتِّ السَّلْبِيَّةِ **(يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ العَجْزُ)** وَهُوَ عَدَمُ التَّمَكُّنِ مِنَ

الفِعْلِ مَعَ قَابِلِيَّةِ أَنْ يُفْعَلَ.

(وَ) كَذَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى (**الكَرَاهَةُ**) وَهِيَ ضِدُّ الإِرَادَةِ.

(**وَالجَهْلُ**) وَهُوَ ضِدُّ العِلْمِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ الظَّنُّ وَالشَّكُّ وَالوَهْمُ وَالنِّسْيَانُ وَالنَّوْمُ.

(**وَالمَوْتُ**) وَهُوَ ضِدُّ الحَيَاةِ.

(**وَالصَّمَمُ وَالعَمَى**) وَهُمَا ضِدُّ السَّمْعِ وَالبَصَرِ.

(**وَالبَكَمُ**) وَهُوَ ضِدُّ الكَلَامِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ السُّكُوتُ مُطْلَقاً.

وَلَمَّا أَنْهَى الكَلَامَ عَلَى المُسْتَحِيلَاتِ شَرَعَ فِي الجَائِزَاتِ فَقَالَ:
(**وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِ**) تَبَارَكَ وَ(**تَعَالَى فِعْلُ كُلِّ مُمْكِنٍ**) مِنْ إِيجَادٍ أَوْ إِعْدَامٍ، (**أَوْ تَرْكُهُ**) بِأَنْ لَا يُوجِدَهُ أَوْ لَا يُعْدِمَهُ.

ثُمَّ شَرَعَ فِي سَرْدِ البَرَاهِينِ المُثْبِتَةِ لِمَا ادَّعَاهُ مِنَ الصِّفَاتِ وَاسْتِحَالَةِ أَضْدَادِهَا وَجَوَازِ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ جَائِزٌ فَقَالَ:

(**وَالدَّلِيلُ**) وَهُوَ مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ (**عَلَى وُجُودِهِ تَعَالَى: وُجُودُ العَالَمِ**) وَهُوَ حَادِثٌ بِدَلِيلِ مُلَازَمَتِهِ

لِلْأَعْرَاضِ الحَادِثَةِ مِنْ حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ وَغَيْرِهِمَا، وَهِيَ حَادِثَةٌ ضَرُورَةَ تَغَيُّرِهَا[1]، وَمُلَازِمُ الحَادِثِ حَادِثٌ، فَالعَالَمُ حَادِثٌ، وَكُلُّ حَادِثٍ لَابُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ، فَلَابُدَّ مِنْ وُجُودِ هَذَا المُحْدِثِ، وَهُوَ اللهُ تَعَالَى.

(وَ) الدَّلِيلُ عَلَى قِدَمِهِ تَعَالَى أَنَّهُ **(لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا)** فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، وَهَذَا المُحْدِثُ كَذَلِكَ، فَإِنْ انْحَصَرَ العَدَدُ

(١) قال الإمام الزركشي: برهن الأئمة على حدوث العالم بالبراهين القاطعة، ومنها أنه تتغير عليه الصفات ويخرج من حال إلى حال، وهو آية الحدوث. واقتفوا في ذلك بطريق الخليل صلوات الله عليه، فإن الله تعالى سماها حجةً، واثنى عليها، فاستدل بأفول الكواكب وشروقها وزوالها بعد اعتدالها على حدوثها، واستدل بحدوث الآفل على وجود المحدِث، والحكم على السماوات والأرض بحكم النيرات الثلاثة وهو الحدوث؛ طرداً للدليل في كل ما هو مدلوله لتساويها في علة الحدوث وهي الجسمانية، فإذا وجب القضاء بحدوث جسم وجب القضاء بحدوث كل جسم، وهذا هو المقصود من طرد الدليل. وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين، جاء نفر من اليمن قالوا: يا رسول الله جئناك نتفقه في الدين ونسألك عن أول هذا الأمر، فقال: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض»، وفي لفظ: ثم خلق السماوات والأرض». قال أئمتنا: هذا تلقين من النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إياهم أصول الدين وتعريف لهم حدوث العالم ووجوده بعد أن لم يكن موجوداً، وانفراد الرب بالوجود الأزلي دون ما سواه من سائر الموجودات. (تشنيف السامع، ج٤/ص٧١).

لَزِمَ الدَّوْرُ، وَإِنْ لَمْ يَنْحَصِرْ بِأَنْ قُدِّرَ قَبْلَ كُلِّ مُحْدِثٍ مُحْدِثٌ لَزِمَ التَّسَلْسُلُ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ، فَلَزِمَ قِدَمُهُ تَعَالَى.

(وَ) الدَّلِيلُ عَلَى بَقَائِهِ تَعَالَى أَنَّهُ **(لَوْ لَمْ يَكُنْ بَاقِيًا لَمْ يَكُنْ قَدِيماً)** إِذْ مَا ثَبَتَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بُرْهَانُ وُجُوبِ قِدَمِهِ، فَلَزِمَ وُجُوبُ بَقَائِهِ تَعَالَى.

(وَ) الدَّلِيلُ عَلَى مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ أَنَّهُ **(لَوْ لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا لِخَلْقِهِ لَكَانَ)** حَادِثاً **(مِثْلَهُمْ)** وَمَا جَازَ عَلَى المِثْلِ يَجُوزُ عَلَى مُمَاثِلِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بُرْهَانُ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ[1].

(وَ) الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ **(لَوْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا بِنَفْسِهِ لَاحْتَاجَ إِلَى مَحَلٍّ وَمُخَصِّصٍ، وَلَوْ افْتَقَرَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ صِفَةً)** وَالصِّفَةُ لَا تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ المَعَانِي وَلَا المَعْنَوِيَّةِ، وَقَدْ قَامَ البُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهِمَا جَمِيعاً، **(وَلَوْ احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ)** أَيْ فَاعِلٍ **(لَكَانَ حَادِثًا)** إِذْ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى المُحْدِثِ إِلَّا مَا

---

(١) بسط هذا الدليل أن يقال: لو لم يكن مخالفا للحوادث لكان مماثلا لها، لكن التالي باطل لما مر من وجوب قدمه وبقاءه، وإذا بطل كونه حادثا بطل ملزومه وهو كونه مماثلا للحوادث، وإذا بطل كونه مماثلا للحوادث بطل ملزومه وهو عدم مخالفته للحوادث، فثبت نقيضه وهو مخالفته للحوادث، وهو المطلوب.

يَقْبَلُ العَدَمَ، وَمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ وَاجِبُ القِدَمِ وَالبَقَاءِ.

(وَ) الدَّلِيلُ عَلَى وَحْدَانِيَّتِه تَعَالَى أَنَّهُ **(لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا)** فِي ذَاتِهِ وَفِي صِفَاتِهِ وَمِنْهَا صِفَاتُ الأَفْعَالِ **(لَكَانَ مَقْهُورًا)**.

أَمَّا الأَوَّلُ فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرَكَّباً لَكَانَ مُفْتَقِراً ضَرُورَةَ أَنَّ كُلَّ مُرَكَّبٍ مُتَوَقِّفٌ، وَكُلُّ مُتَوَقِّفٌ مُفْتَقِرٌ، وَلَوْ كَانَ مُفْتَقِراً لَكَانَ حَادِثاً، وَكُلُّ حَادِثٍ مَقْهُورٌ.

وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ لَهُ مِنَ القُدْرَةِ مِثْل مَا لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ فَإِمَّا أَنْ تَتَعَلَّقَ قُدْرَتَيْهِمَا بِإِيجَادِ مُمْكِنٍ، وَلَا جَائِزَ أَنْ يُوجَدَ بِهِمَا مَعاً لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ أَثَرٍ بَيْنَ مُؤَثِّرَيْنِ، فَلَابُدَّ مِنْ عَجْزِ أَحَدِهِمَا، وَإِمَّا أَنْ تَتَعَلَّقَ قُدْرَةُ أَحَدِهِمَا فَقَطْ، فَالَّذِي لَمْ تَتَعَلَّقْ قُدْرَتُهُ عَاجِزٌ، وَكُلُّ مَا جَازَ عَلَى المِثْلِ مِنْهُمَا يَجُوزُ عَلَى مُمَاثِلِهِ، فَإِذَنْ لَابُدَّ مِنْ عَجْزِ أَحَدِهِمَا، وَالعَاجِزُ مَقْهُورٌ، كَيْفَ وَرَبُّنَا جَلَّ وَعَلَا هُوَ القَادِرُ عَلَى مَا يَشَاءُ، (﴿**وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ**﴾ [الأنعام: ١٨]) جَلَّ وَعَلَا.

(وَ) الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ وَمُرِيدٌ وَعَالِمٌ وَحَيٌّ أَنَّهُ **(لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ تَعَالَى القُدْرَةُ وَالإِرَادَةُ وَالعِلْمُ وَالحَيَاةُ لَمَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ)** لِأَنَّ وُجُودَ العَالَمِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى اتِّصَافِ مُحْدِثِهِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ



ضَرُورَةَ أَنَّهُ أَثَرٌ لِقُدْرَتِهِ، وَتَأْثِيرُهَا تَابِعٌ لِلْإِرَادَةِ الَّتِي خَصَّصَتْهُ بِالوُجُودِ دُونَ العَدَمِ المُسَاوِي لَهُ، وَالإِرَادَةُ عَلَى وَفْقِ العِلْمِ، وَلَا يَتَّصِفُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ، إِذْ هِيَ المُصَحِّحَةُ لِلْاتِّصَافِ بِهَا، فَوَجَبَ كَوْنُهُ تَعَالَى مُتَّصِفاً بِجَمِيعِهَا وَإِلَّا لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنَ العَالَمِ، وَقَدْ وُجِدَ(١).

(وَ) الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ: وُرُودُ الكِتَابِ

---

(١) أشار الشارح رحمه الله تعالى إلى وجوب اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة، وبرهانه أن انتفاء هذه الصفات يستلزم نفي وجود الحوادث، ونفي وجودها مع مشاهدتها محال لما فيه من الجمع بين النقيضين. وبيان ذلك أن إيجاد العالم على طريق الاختيار يستلزم أن يكون فاعله قادرا؛ إذ بقدرته أوجده، فلو انتفت القدرة وجب العجز، والعاجز لا يوجد شيئا. ويستلزم أن يكون فاعله مريدا؛ إذ بإرادته خصصه، فلو انتفت الإرادة انتفى التخصيص، وإذا انتفى التخصيص انتفى المخصَّصُ؛ إذ وجود المخصَّص من غير مخصِّصٍ محالٌ. ويستلزم أن يكون فاعله عالما لأن انتفاء العلم يستلزم نفي الإرادة لأن الإرادة هي القصد إلى الشيء، ولابد أن يكون القصد مسبوقا بالعلم بالمقصود، فلو انتفى العلم بالمقصود لزم انتفاء الإرادة، ولو انتفت الإرادة لزم انتفاء القدرة؛ إذ تأثير القدرة على وفق الإرادة، ولو انتفت القدرة لزم أن لا يوجد شيء من العالم، لكن العالم موجود، والدليل على وجوده: المشاهدة. ويستلزم أن يكون حيا؛ إذ الحياة شرط في الاتصاف بالقدرة والإرادة والعلم، ويلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط.

وَالسُّنَّةِ، وَالإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَأَيْضاً (**لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالكَلَامِ لَكَانَ نَاقِصًا**) إِذْ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ اتِّصَافِهِ بِهَا اتِّصافُهُ بِأَضْدَادِهَا الَّتِي هِيَ الصَّمَمُ وَالعَمَى وَالبَكَمُ، وَهِيَ نَقَائِصُ، وَالنَّقْصُ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ، (**تَعَالَى**) اللهُ (**عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا**).

(**وَ**) الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فِعْلَ المُمْكِنَاتِ وَتَرْكَهَا جَائِزٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى أَنْ يُقَالَ: (**لَوْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُ المُمْكِنَاتِ وَتَرْكُهَا جَائِزًا فِي حَقِّهِ**) تَعَالَى بِأَنْ كَانَتْ وَاجِبَةً أَوْ مُسْتَحِيلَةً فِي العَقْلِ (**لَانْقَلَبَ**) المُمْكِنُ وَاجِباً أَوْ مُسْتَحِيلًا، وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ فَإِنَّ فِيهِ قَلْباً لِحَقَائِقِ الأُمُورِ، (**وَقَلْبُ الحَقَائِقِ مُسْتَحِيلٌ**).

النُّبُوَّاتُ

وَلَمَّا أَنْهَى الكَلَامَ فِي الإِلَهِيَّاتِ شَرَعَ فِي بَيَانِ النُّبُوَّاتِ فَقَالَ: **(وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمْ)** ثَلَاثُ صِفَاتٍ:

* الأُولَى: **(الصِّدْقُ)** وَهُوَ مُطَابَقَةُ الخَبَرِ لِمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ.

* (وَ) الثَّانِيَةُ: **(الأَمَانَةُ)** وَهِيَ حِفْظُ الجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ وَالبَاطِنَةِ مِنَ التَّلَبُّسِ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ، نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ.

* (وَ) الثَّالِثَةُ: **(التَّبْلِيغُ)** لِمَا أُمِرُوا بِإِبْلَاغِهِ لِلْخَلْقِ.

(وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ) أَضْدَادُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، وَهِيَ **(الكَذِبُ)** وَهُوَ مُخَالَفَةُ الخَبَرِ لِمَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ، **(وَالخِيَانَةُ)** وَهِيَ عَدَمُ حِفْظِ الجَوَارِحِ عَنِ المَنْهِيَّاتِ، **(وَالكِتْمَانُ)** وَهُوَ عَدَمُ التَّبْلِيغِ لِمَا أُمِرُوا بِإِبْلَاغِهِ، مِنْ كَتَمْتُ الحَدِيثَ أَيْ سَتَرْتُهُ.

(وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ) عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ **(مَا يَجُوزُ فِي حَقِّ**

سَائِرِ البَشَرِ) أَيْ بَاقِيهِمْ (لَكِنْ إِنْ كَانَ) هَذَا الجَائِزُ فِي حَقِّ البَشَرِ (لَا يُؤَدِّي إِلَى النَّقْصِ فِي مَرَاتِبِهِمُ العَلِيَّةِ، كَالْمَرَضِ) الَّذِي لَا نَقْصَ فِيهِ كَوَجَعٍ مَثَلًا، (وَنَحْوِهِ) كَالأَكْلِ وَالنَّوْمِ وَالنِّكَاحِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمْ، بِخِلَافِ العَمَى. فَيَجُوزُ مَا لَا نَقْصَ فِيهِ، كَالمَرَضِ الَّذِي لَا نَقْصَ فِيهِ، وَيَسْتَحِيلُ مَا فِيهِ نَقْصٌ.

(وَالدَّلِيلُ عَلَى صِدْقِهِمْ) عَلَيْهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَوْنُهُمْ قَدْ ظَهَرَتْ عَلَى أَيْدِيهِمْ (المُعْجِزَاتُ) جَمْعُ مُعْجِزَةٍ: وَهِيَ الأَمْرُ الخَارِقُ لِلْعَادَةِ المَقْرُونُ بِالتَّحَدِّي، فَإِظْهَارُ المُعْجِزَةِ عَلَى أَيْدِيهِمْ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي».

(وَ) الدَّلِيلُ عَلَى أَمَانَتِهِمْ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّهُ (لَوْ لَمْ يَكُونُوا أُمَنَاءَ) بِأَنْ لَمْ يَحْفَظُوا جَوَارِحَهُمْ عَنِ التَّلَبُّسِ بِمَنْهِيٍّ عَنْهُ (لَكَانُوا خَائِنِينَ) فَيَنْقَلِبُ المُحَرَّمُ وَالمَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّنَا لِأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَ بِالاقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَ بِفِعْلِ هَذَا المُحَرَّمِ وَالمَكْرُوهِ، وَلَا يَأْمُرُ تَعَالَى بِمُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ، فَإِذَنْ لَيْسُوا بِخَائِنِينَ، فَهُمْ أُمَنَاءُ.

(وَ) الدَّلِيلُ عَلَى وُجُوبِ التَّبْلِيغِ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

أَنَّهُ (لَوْ لَمْ يُبَلِّغُوا لَكَانُوا خائنين) لِأَنَّ الكَتْمَ خِيَانَةٌ، (وَذَلِكَ مُحَالٌ) فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(وَدَلِيلُ جَوَازُ الأَعْرَاضِ البَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ مُشَاهَدَةُ وُقُوعِهَا) أَيْ الأَعْرَاضِ (بِهِمْ لِأَهْلِ زَمَانِهِمْ) الَّذِينَ عَاصَرُوهُمْ، (وَنُقِلَتْ) أَخْبَارُ وُقُوعِ تِلْكَ الأَعْرَاضِ بِهِمْ فَبَلَغَتْ (إِلَيْنَا بِالتَّوَاتُرِ) المُحَصِّلِ لِلْعِلْمِ، وَهُوَ خَبَرُ جَمْعٍ يَسْتَحِيلُ عَادَةً تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِبِ عَنْ مَحْسُوسٍ[1].

---

(١) ذكر العلامة محمد العربي الفاسي هذا الحد للتواتر في شرحه على نظم نخبة الفكر بقوله: هو خبر جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب عن محسوس. فخرج بالجمع خبر الواحد، وبامتناع تواطئ الكذب منهم جمع لا يمتنع ذلك منهم بأن يمكن أنهم اتفقوا على أن يكذبوا أو أنه وقع الكذب منهم اتفاقيا من غير تمالؤ عليه ولا قصد، وباستناده إلى الحس ما ثبت بحكم العقل الصرف فلو أخبروا بأمر نظري لم يفد العلم لتفاوت العقلاء في النظر، ودخل ما حصل برؤية أو سمعٍ أو غيرهما من الحواس. ثم قال: والجمهور على أن العلم الذي يفيده التواتر ضروري، وقيل إنه نظري، وردّ هذا القول عند النظر والتحقيق إلى القول الأول، ففسر إمام الحرمين كونه نظريا بتوقفه على مقدمات حاصلة عند السامع وهي المحققة لكون الخبر متواترًا من كونه خبر جمع وكونهم بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب وكونه عن محسوس لأنه يحتاج إلى النظر عقب سماع المتواتر، فلا خلاف في المعنى أنه ضروري لأن توقفه على=



وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ سَيِّدِ العَرَبِ وَالعَجَمِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَبَارَكَ وَعَمَّمَ.

كَمُلَ هَذَا التَّعْلِيقُ بِحَمْدِ اللهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ، وَ(**صَلَّى اللهُ عَلَى مَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ**) تَسْلِيماً.

تم بحمد الله

= تلك المقدمات لا ينافي كونه ضروريا. (مخ/١٤)





فهرس